

بن سلمان وإدارة بايدن: الترويض جارٍ... حتى رحيل الملك؟



بن سلمان وإدارة بايدن: الترويض جارٍ... حتى رحيل الملك؟

أسرفت السعودية في «الطنطنة» للزيارة وتقديمها باعتبارها فتحاً لنظام بن سلمان.

حرضت واشنطن على أن تعكس الترتيبات الشكلية للزيارة سياستها المعلنة القاضية بـ«إعادة ضبط» العلاقات.

بعد سلسلة «أخطاء» بن سلمان في ملفات تعتبرها واشنطن «إشكالية» فتحت إدارة بايدن باباً موارباً له عبر زيارة شقيقه ونائبه بوزارة الدفاع خالد إلى واشنطن.

حاولت المملكة تصوير الزيارة «فتحاً» لنظام بن سلمان لكنها لم تخرج من سياق «إعادة ضبط» العلاقات بالرياض، أقلّه حتى وفاة الملك، التي ستمثّل نقطة الفصل الحقيقة في ما ستؤول إليه أوضاع السعودية.

بلا حفارة، استقبلت واشنطن خالد بن سلمان، بما أوحى بأنها تُفاوض خصماً على قضايا عالقة، لا أنها تبحث مشاريع مشتركة مع حليف. وأسهمت في توليد هذا الانطباع، الحساسية العالية للملفّات الموضوعة على الطاولة، من اغتيال جمال خاشقجي، إلى رغبة واشنطن في مساهمة الرياض في خفض أسعار النفط، مروراً بالعدوان السعودي على اليمن، وإيران، فضلاً عن ملفّات أخرى لا يجري الإعلان عنها، من مثل قضية المعارضين من داخل أسرة آل سعود في السجون، وأولئك المنفيّين.

و خاصة أن الإعلام الأميركي كشف أخيراً أن صفوطاً مورست على الرئيس جو بايدن لإنقاذ ولد العهد السعودي السابق، محمد بن نايف، من التعذيب، وأن ذلك أسفراً عن تحسّن معاملته وتلقّيه زيارات عائلية.

حرمت واشنطن على أن تعكس الترتيبات الشكلية للزيارة سياستها المُعلَّنة القاضية بـ«إعادة ضبط» العلاقات مع السعودية. إذ تعمّدت البيانات الأميركيّة الإشارة إلى أن وزير الدفاع، لويد أوستن، «انتهز الفرصة لأخذ بعض لحظات من المشاركة» في اجتماع خالد مع نائب وزير الدفاع للشؤون السياسية، كولين كال، وكذلك حضر رئيس الأركان، مارك ميلي، «جزءاً من الاجتماع».

وبالطريقة نفسها، جرى تقديم الاجتماع مع وزير الخارجية، أنتوني بلينكن، الذي قال وزارة الخارجية إنه «انضم» إلى اجتماع لخالد مع نائبة الوزير للشؤون السياسية، فيكتوريا نولاند.

وللمقارنة فقط، كان بندر بن سلطان، وهو مجرّد سفير، يجلس على ذراع الكنبة التي يفرق فيها جورج بوش في البيت الأبيض خلال «الزمن الجميل» للعلاقات الأميركيّة - السعودية، والذي يسعى بن سلمان للعودة إليه، إبان حروب الخليج الأميركيّة، بدءاً من عام 1991، وحتى غزو العراق في 2003.

لكن منذ اغتيال خاشقجي، تَوطّن الرأي العام الأميركي على النظر إلى السعودية بوصفها دولة سيّئة السمعة والسلوك. وفي خلفية الوعي الأميركي هذا، المساهمة الكبيرة للمملكة عبر العقود في تراجع سمعة الولايات المتحدة نفسها، لكون الرياض تولّت تمويل وتنفيذ جانب كبير من الأعمال القدرة في أنحاء العالم، أصلّة عن نفسها، ونيابة عن الإدارات الأميركيّة المتّعقة.

في المقابل، أسرفت السعودية، سواءً عبر نائب الوزير نفسه أو الإعلام، في «الطنطنة» للزيارة، وتقديمها باعتبارها فتحاً لنظام ابن سلمان، على طريق إعادة «تطبيع» العلاقات مع واشنطن، وفتح أبواب البيت الأبيض أمام ولد العهد، باعتبار خالد مثلاً شخصياً لشقيقه وأكثر الموثوقين لديه.

هل تعني الزيارة أن إدارتهِ بـ «بأيدن وبن سلمان» عثّرتا أخيراً على آلية للتعامل بينهما، بعد طول تمدّعٍ أميركي، حاول بن سلمان الردّ عليه بالسعى لتنويع علاقاته والقول إن لديه خيارات أخرى؟

قد يكون في الافتراض المتقدّم شيء من الدقة، ولكن فقط في مرحلة انتقالية تمتدّ حتى وفاة الملك التي ستمثّل نقطة الفصل الحقيقية في ما ستؤول إليه الأوضاع في المملكة.

في المقابل، لا يبدو أن الإدارة الأميركيّة مستعدّة لإعادة العلاقات إلى ما كانت عليه، لتعارض ذلك مع السياسة الجديدة لواشنطن والتي تقوم على تخفيف الوجود العسكري في الخليج، والتخفّف من مشاكله، لا التورّط فيها أكثر، بمعزل عن من يتولّ الحكم في السعودية.

ومع نظام بن سلمان، يصبح هذا الاحتمال أبعد، إذ لا تستطيع أميركا، ولو في الشكل وفي العلن، ابتلاع وعودها بعدم المساومة على ملفّ حقوق الإنسان مقابل شراء النفط أو بيع السلاح، ولا سيما وعد بـ «بأيدن» خلال حملته الانتخابية بمعاملة السعودية كـ«دولة مارقة» كما تستحقّ.

وخلال بن سلمان نفسه ليس بعيداً عن الشبهات في قضية خاشقجي، فالاستخبارات الأميركيّة تشتبه في أنه هو من أعطى الصحيفة «الأمان»، عندما كان سفيراً لبلاده في واشنطن، للذهاب إلى الفنصلية في إسطنبول، حيث غُدر به، ثمّ لعب دوراً في التغطية على الجريمة بعد وقوعها، إلى أن استُدعي إلى الرياض بعد الكشف عن المركبين، خوفاً من خصوصه لأيّ مسألة.

القرار في واشنطن أيضاً هو تنويع العلاقات في السعودية بين الحكم والمعارضة. وليس خافياً أن الولايات المتحدة تحتضن معارضين سعوديين في الخارج وتمدّهم بأدوات العمل، بحيث بات صوت العديد منهم مسّمواً.

أكثر من ذلك، تُقدّم أميركا، ومعها دول غربية أخرى، حماية خاصة لهؤلاء، ولعائلاتهم أو أقاربهم داخل المملكة. ثمة الآن حقيقة جديدة في السعودية، يجد الأميركيون أنفسهم أمامها، فقبل اعتلاء ابن سلمان منصب ولية العهد الذي يمارس منه مهامّ الحاكم الفعلي للبلاد، لم تكن هناك معارضة داخل الأسرة، بينما المعارضون خارجها كانوا بلا تأثير.

الآن هؤلاء أكثر عدداً وتأثيراً، ويطلّون على السعوديين مباشرة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، أو عبر الإعلام الغربي الذي يفرد لهم مساحات كبيرة. من أبرز الأمثلة هنا، سعد الجبر، اليد اليمنى لـ «بن

نا يف، والمقيم في كندا.

الجيري تجرّأ على رفع دعاوى أمام المحاكم الأميركيه والكنديه ضدّ محمد بن سلمان شخصياً بتهمة إرسال «فرقة النمر» التي اغتالت خاشقجي، لقتله في كندا، فيما أبناؤه يعيشون في السعودية، وهم حالياً في سجون ابن سلمان.

هل كان ليرفع مثل تلك الدعاوى لو لا أنه تلقّى تطمئنات أميركية كافية حول سلامتهم؟ وهل كان أصلاً سيعلم أن بن سلمان أرسل له «فرقة النمر» لو لا أن الاستخبارات الأمريكية مرّرت له هذه المعلومة؟

على الصفة الأميركيه، يأخذ كثيرون داخل الولايات المتحدة على بايدن نكته بوعوده الانتخابية في ما يتعلّق بالسعودية، والذي يبدو أن مردّه «الإدمان» على النفط الذي لا تعرف الولايات المتحدة طريقاً للشفاء منه.

وفي هذا الإطار، اعتبرت صحيفة «واشنطن بوست»، التي يخوض صاحبها، جيف بيزوس، منذ مقتل خاشقجي الذي كان كاتب رأي في الصحيفة، معركة شخصية ضدّ ابن سلمان، في افتتاحية لها، أمس، أنه إذا كانت واشنطن تريد الضغط على ولي العهد لتحسين سجلّه في مجال حقوق الإنسان، فإن تعزيز العلاقة مع شقيقه خالد، خطوة في الاتجاه الخاطئ.

* حسين إبراهيم كاتب صحفي لبناني

المصدر | الأخبار